الأمم المتحدة

A/C.4/64/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
3 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد بيتكوس (نائب الرئيس) . . . . . (ليتوانيا)

الرئيس: السيد الناصر (الرئيس) . . . . . (قطر)

المحتويات

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

09-58056 (A)

نظرا لغياب السيد الناصر (قطر)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيتكوس (ليتوانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/64/359-S/2009/470، A/64/494)

١ - **السيد خير** (الأردن): قال إن جميع الأردنيين يشعرون بالفخر العظيم بسبب أسمى التضحيات التي قدمها حفظة السلام الأردنيون الذين لقوا حتفهم جراء تحطم طائرة الهيلكوبتر مؤخرا أثناء قيامهم بمهمتهم الإنسانية في هايتي. وأعرب عن شكره لجميع الوفود التي أعربت عن مواساتها للبعثة الدائمة للأردن وأكد أن بلده سيواصل المساهمة في تلك البعثات باسم الأمم المتحدة في أي مكان في العالم وفاء لالتزامه بمقاصد المنظمة ومبادئها. وأضاف قائلا إن الأردن قد شارك لأول مرة في مهمة دولية لحفظ السلام عام ١٩٨٩، وهو يُشارك الآن في ١١ بعثة، ويؤدي ٦٠٠ ٣ من مواطنيه الخدمة كأفراد عسكريين أو ضباط شرطة.

٢ - وأردف قائلا إنه نتيجة للتطورات السياسية التي حدثت طوال العقد السابق، وما ارتبط بها من تغيرات في بيئة الأمن الدولي، لم تعد عمليات حفظ السلام عسكرية بحتة، بل أصبحت متعددة الأبعاد، وتواءمت مع الظروف الجديدة التي اتسمت بزيادة غير مسبوقة من حيث عددها ونطاقها. وأصبح تنفيذ ولاياتها أكثر تعقيدا وصعوبة أيضا، بالنسبة للمنظمة وللبلدان المساهمة بقوات على السواء، كما غدت العمليات الآن أشد خطورة بالنسبة لموظفي حفظ السلام وأكثر تكلفة.

٣ - ومضى قائلا إن التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام تشمل قيودا اقتصادية وتنفيذية على السواء. وتتعلق الأخيرة بزيادة نطاق عمليات حفظ السلام الأمر مما أثر على ترابطها، وإدارتها ونشرها. كما يوجد تحد سياسي يتعلق بتوزيع الدول الأعضاء داخل المنظمة مما يحول دون الاتفاق على عدد من القضايا المهمة مثل حماية المدنيين واستراتيجيات الخروج. وتتطلب جميع تلك التحديات عملية تقييم مستمرة لمختلف نواحي عمليات حفظ السلام مما يجعل وجود شراكة حقيقية بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ضروريا.

٤ - وتابع قائلا إن بلده يقدر المبادرات التي أطلقها مجلس الأمن خلال السنة الحالية فيما يتعلق بعدد من القضايا المهمة المتصلة بحفظ السلام، ولا سيما الجهود التي بُذلت من خلال آلية المشاورة الثلاثية لتعزيز التشاور بين البلدان المساهمة بقوات. وقد اتسع الدور الذي يضطلع به الأردن لتعزيز العلاقات مع مجلس الأمن ليشمل أنشطة في إطار مجموعة الدول الخمس الصغيرة التي دعت إلى إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن في جوانب عديدة، ولا سيما العلاقات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وأعرب في هذا الصدد عن تقدير وفد بلده بصفة خاصة لمبادرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة رؤساء وفود الدول الرئيسية المساهمة بقوات لمناقشة الجهود المبذولة لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل مواجهة التحديات الراهنة بمزيد من الفعالية.

٥ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يأمل في أن تكون مناقشات اللجنة بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال نقطة البدء لسلسة من المشاورات بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان الممولة، من جهة، وفيما بين المجموعات الإقليمية، من جهة أخرى. فمن شأن تلك المشاورات أن تُسهل عمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام حيث ستؤدي إلى بناء الثقة بين أصحاب

المصلحة وإزالة أوجه عدم التيقن، ومن ثم المساعدة على تجنب أوجه عدم المرونة في وجهات النظر، والتعجيل بتحقيق نتائج ملموسة، ولا سيما فيما يتعلق بالأفكار الجديدة التي تطرحها الأمانة العامة.

٦ - واسترسل قائلا إن الورقة غير الرسمية المعنونة ''خطة لشراكة جديدة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام'' تتناول نواحي جوهرية لحفظ السلام من قبيل تسييس عمليات حفظ السلام، والإدارة، والنشر، وبناء القدرة. وأشار إلى أن وفد بلده يوافق على أنه بدون شراكة مبنية على الالتزام ببناء حفظ السلام، قد يتبدد الزخم الإيجابي، مما يهدد منجزات المنظمة. ولا يزال عدد من القضايا الهامة يحتاج إلى مناقشته بالتفصيل، ولا سيما مفهوم حفظ السلام القوي، الذي ينبغي أن ينطوي على أعلى درجات الفعالية والاستعداد لتنفيذ الولاية؛ كما لا توجد حاجة إلى العنف أو القوة العسكرية، فهي مسائل تشملها أحكام الميثاق. وتعد حماية المدنيين مسألة ذات أهمية قصوى، تحتاج من حيث الممارسة إلى مزيد من الوضوح. وفي إطار التدريب على نطاق أوسع نطاقا، يشدد وفد بلده على المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء والأمانة العامة، ويدعو الأمانة العامة إلى زيادة الدعم الذي تقدمه في مجال تدابير بناء القدرة في مراكز إقليمية ومراكز تدريب وطنية في البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة.

٧ - **السيد كيبماتشو** (توغو): قال إن هناك حاجة إلى اتخاذ نهج جديد بالنسبة لعمليات حفظ السلام لتمكينها من التصدي للعديد من النزاعات المعقدة وانعدام التعاون من جانب بعض الأطراف، والصعوبات التي تكتنف التمويل. وقد اقترحت الورقة غير الرسمية بشأن خطة الشراكة الجديدة وسائل لتحسين إدارة عمليات حفظ السلام في جميع المراحل بدءا من الولاية وحتى الانسحاب، ووضعت أهدافا أكثر واقعية لكل بعثة. وتبدو الشراكة الحقيقية الشاملة بين مجلس الأمن والدول الأعضاء، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات، على النحو المتوخي في الخطة، أفضل وسيلة لإعطاء زخم جديد لعمليات حفظ السلام.

٨ - وأضاف قائلا، إن توغو، تحتل في الوقت الراهن المرتبة السابعة والعشرين بين البلدان المساهمة بقوات، وسوف تستمر، في حدود إمكاناتها المتواضعة وبمساعدة من شركائها التقليديين مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، في المساهمة في حفظ السلام حيثما واجه تهديدا. وهي تشارك في الوقت الراهن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وستقوم قريبا جدا بنشر وحدة شرطة لحماية المدنيين في دارفور. ونظرا لأن معظم البلدان المساهمة بقوات هي بلدان نامية ذات موارد محدودة، فقد تكون أقل استعدادا للمساهمة في المستقبل ما لم تتم تسوية موضوع تأخر سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات مرة واحدة وإلى الأبد. ومن الملح أيضا أن تقوم البلدان الغنية بتوفير المساعدة اللوجيستية للبلدان المساهمة بقوات. وفي الوقت ذاته، يجب على الدول الأعضاء أن تضع في الاعتبار ضرورة مواصلة الدبلوماسية النشطة الثنائية والمتعددة الأطراف بالاقتران مع جهود حفظ السلام إذا أريد تهيئة الظروف من أجل سلام دائم.

٩ - **السيدة سودوف** (منغوليا): أشارت إلى أن منغوليا تبرز بسرعة كبلد مساهم بقوات، بالرغم من صغر عدد سكانها ومواردها المحدودة، وقد أصبحت واحدة من البلدان الرئيسية العشرين المساهمة بقوات في أكثر بعثات الأمم المتحدة تعرضا للتحديات، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وتشاد.

١٠ - وأضافت أنه في عالم يمر بتغير ينبغي إعادة تشكيل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لمواجهة التحديات الجديدة. وما من شك في أن خطة الشراكة الجديدة ستعطي

زخما للحوار بشأن الاتجاه الذي يتعين أن يتخذه حفظ السلام في المستقبل. وتضم ولايات البعثات المعقدة مهاما جديدة تقتضي استجابة أسرع وأقوى وأكثر تكلفة. ومن ناحية ثانية، ينبغي قبل إصدار الولاية الجديدة، تحديد المبادئ التوجيهية والمراحل التدريبية للبعثة. وعلاوة على ذلك، تلزم مراعاة الحيطة من أجل حماية المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام — وتتمثل في موافقة الأطراف، والتحلي بالنزاهة، وعدم استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس – في إطار المسعى الحالي لحفظ السلام القوي.

١١ – وأردفت قائلة إن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان، ولا سيما في المناطق الخطرة، يكتسيان أهمية قصوى. وأفضل ضمان من الخطر أن توضع ولاية البعثة بدقة وأن يتم تخطيطها بصورة وافية وأن تُنشر في ظروف مواتية، وتمنح موارد كافية. وينبغي أن تشارك البلدان المساهمة بقوات في عملية التخطيط منذ بدايتها كي يكون لخبرتها أثرها ولتحصل على المعلومات اللازمة لإجراء استعداداتها الخاصة. وتعتبر الزيارات الاستطلاعية التي تجريها البلدان المحتمل مساهمتها بقوات وسيلة مفيدة، بمثل ما يكون التفاعل المتواتر المستمر بين البلدان الحالية المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة.

١٢ – ومضت قائلة إن منغوليا ملتزمة بسياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن جميع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام، وهي ترحب بمشروع نموذج مذكرة التفاهم المنقح. وتابعت كلامها قائلة لئن كانت البلدان المساهمة بقوات تتحمل المسؤولية الرئيسية المتعلقة بالمحافظة على الانضباط في وحداتها، فيجب على الأمم المتحدة اتخاذ المزيد من الخطوات للمحافظة على مصداقية حفظة السلام. وتؤيد منغوليا أيضا استراتيجية إدارة عمليات حفظ السلام لزيادة مشاركة المرأة في مختلف التخصصات. ويتعين على البلدان المساهمة بقوات نشر المزيد من النساء في البعثات الميدانية حيث يرجح أن يقمن بتهيئة بيئة محسنة فيما بين القوات.

١٣ – واستطردت قائلة إن من المهم أن يكون كل الأفراد الذين يتم نشرهم في الميدان حائزين على درجة كافية من التدريب والخبرة بغية تقليل المخاطر أثناء قيامهم بواجبهم ويتعين على الفريق الاستشاري للعمليات، التابع للإدارة، أن يوفر المشورة اللازمة بشأن التدريب لكل بعثة كما يتعين على الأمانة العامة تسهيل التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتدريب من خلال تبادل المعلومات بشأن المرافق التدريبية والبرامج المتاحة للبلدان المساهمة بقوات، بغرض تعزيز التعاون الإقليمي. وتقوم منغوليا بتوفير التدريب لأفراد الشرطة والأفراد الطبيين في مراكز التدريب الوطنية التابعة لها في عمليات حفظ السلام.

١٤ – **السيد سيم تيونغ كيان** (سنغافورة): قال إن هناك أوجه قصور كثيرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويلزم إجراء إصلاحات جذرية. وأردف قائلا إنه في هذا الصدد، يعد الصقل المتواصل لخطة الشراكة الجديدة أمرا ثانويا. ففي ضوء الموارد المحدودة والمهام الملحة الماثلة، تدعم سنغافورة النهج العملي للأمانة العامة في توجيه طاقاتها لمعالجة القضايا الأساسية على الفور؛ ومن الجلي أن المجالات الأربعة ذات الأولوية في تلك الخطة هي نتيجة للمشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء.

١٥ – وأضاف قائلا إن حماية المدنيين مسألة أساسية حتى أنه بعد عامين من النقاش أصبح الأمر مهيأ لمناقشة السياسة. ومن المعروف جيدا أن السياسة هي التي تدفع المبادئ، والتي بدورها تشكل المبادئ التوجيهية للتشغيل، وتنمية القدرات ومعايير التدريب، وتخصيص الموارد. ويتطلع وفد بلده إلى إجراء مناقشة مع إدارة/مكتب عمليات حفظ السلام من

أجل تنسيق ورقة سياسات الشؤون الإنسانية بشأن تلك المسألة عندما تكون مستعدة لذلك.

١٦ - وأردف قائلا إن هناك مشروع رئيسي آخر وهو وضع مفهوم بشأن السلام القوي. فيلزم في هذا الصدد أيضا التوصل إلى اتفاق بشأن السياسات المتعلقة بالمسائل الجوهرية من قبيل تعريف حفظ السلام القوي، والوقت الذي تستخدم فيه القوة لإنفاذ ولاية الأمم المتحدة. فعند ذلك فقط يمكن تحديد القدرات اللازمة من قبيل التنقل، والاستجابة السريعة، وجمع المعلومات الاستخبارية، وتقييم المخاطر. وفي ضوء زيادة المخاطر البدنية المرتبطة بذلك أيضا، يتمثل الحد الأدنى الذي يمكن للأمم المتحدة القيام به بالنسبة لحفظة السلام الذين يتم نشرهم في تلك العمليات، في منحهم ''علاوة مخاطر''، وتعزيز مرافق الرفاه والمرافق الطبية المتاحة لهم. وتابع قائلا إنه وإن كان حفظ السلام القوي مسألة منفصلة عن حماية المدنيين، فإن هناك تداخلا كبيرا، ومن المنطقي أن تقوم الأمانة العامة بتنسيق المسألتين لتجنب الازدواجية والفوضى.

١٧ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بمسألة حفظ السلام، تؤيد سنغافورة تماما وضع مبادئ توجيهية وإجراءات تشغيل واضحة، مقترنة بمعايير نموذجية واستراتيجيات للخروج عند الاقتضاء، لمهام في مجالات من قبيل سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج. ومن ناحية ثانية، تشمل تلك المهام كذلك منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، من قبيل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، التي عقدت جمعيتها العامة مؤخرا في سنغافورة. ويتعين على الأمين العام أن يُعيد تنشيط العمليات السياسية المتعثرة في كثير من حالات النزاع. ويحتاج الأمر إلى المزيد من العمليات السياسية الناجعة مثل العمل على استقرار دارفور، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان. وتحتاج الأمم المتحدة للمزيد من قصص النجاح وعليها أن تُظهر أن عملية حفظ السلام التي تقوم بها ليست مستمرة إلى ما لا نهاية، مما سيساعد على تعزيز صورتها واجتذاب المزيد من الدعم السياسي والموارد في المدى الطويل.

١٨ - واستطرد قائلا إن على البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي أن تحشد خبرتها ومواردها لدعم النهج القائم على القدرات، كما يتعين عليها أن تضاعف المساعدة التي تقدمها من أجل توفير المعدات والتدريب لبعض البلدان الحالية والناشئة المساهمة بقوات وتفتقر إلى الموارد. ولتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام والقابلية للتشغيل المتبادل مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يجب دراسة تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، (تقرير برودي) (A/63/666-S/2008/813)، بمزيد من الدقة.

١٩ - واستمر قائلا إن وفد بلده ينتظر باهتمام إصدار استراتيجية إدارة دعم الخدمات الميدانية. ويجب على اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تواصل المشاركة في مداولاتها، وألا تحيل تلك المسؤولية إلى اللجنة الخامسة. وفيما يتعلق بالتعيين، لا تزال سنغافورة يساورها القلق بشأن سوء التوزيع الجغرافي للوظائف القيادية في هاتين الإدارتين وفي الميدان.

٢٠ - وأعرب عن ارتياح سنغافورة لأن إدارة عمليات حفظ السلام قد اتخذت خطوات عديدة لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إزاء الهجمات المتزايدة عليهم. وينبغي ربط تلك المبادرات بالتدابير التي حددها تقرير الأمين العام بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/64/336)، من أجل إعداد نظام أكثر فعالية لإدارة الأمن على صعيد المنظومة.

٢١ - واختتم قائلا إنه إلى جانب المجالات الأربعة ذات الأولوية، تعالج الأمانة العامة أيضا برنامجا طموحا، لا بد من وضع جدول زمني واقعي له. ويمكن إنشاء أفرقة عاملة أو لجان مخصصة لمعالجة كل مجال من المجالات ذات الأولوية قبل الدورة المقبلة للجنة الخاصة وبعدها، وينبغي أيضا أن تشمل العملية الاجتماعات غير الرسمية وحلقات العمل، ويفضل أن تُعقد في نيويورك وأن تكون مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين.

٢٢ - **السيد إيسيميلي** (فيجي): قال إن الآراء المطروحة في الورقة غير الرسمية بشأن خطة الشراكة الجديدة تحتاج إلى المزيد من المناقشة الدقيقة والشفافة: فمن المهم بصفة خاصة توضيح المهام الحاسمة من قبيل حماية المدنيين، وحفظ السلام القوي، وبناء السلام؛ والحاجة إلى مزيد من التشاور بشأن تخطيط وإدارة البعثات؛ وبناء القدرة. وأضاف قائلا إن الطلبات المتزايدة بصورة مستمرة على حفظ السلام على الصعيد الدولي ينبغي أن توازيها قدرة كافية على توفير حفظة السلام المدربين تدريبا مناسبا، والمجهزين تجهيزا جيدا. ولا يمكن تلبية هذه الحاجة إلا بإقامة شراكة أقوى بين مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمانة العامة. وتشدد فيجي بوصفها دولة مساهمة بقوات وأفراد شرطة، على الحاجة إلى المعاملة النزيهة والمنصفة لجميع الدول في تلك الشراكة.

٢٣ - وأردف قائلا إن فيجي دولة صغيرة جدا وتسهم إسهاما صغير نسبيا في حفظ السلام، إلا أن هذا يعد تعبيرا قويا عن حرصها على القيام بدور مفيد في الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي عامة. ولقد شارك حفظة السلام من أبناء فيجي في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٧٨ في أفريقيا، وأوروبا، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وحققوا لأنفسهم منذ البداية سمعة تتعلق بالاحترافية، والمهارة، والتفاهم والثقة المتبادلين مع المجتمعات المحلية في مناطق عملياتهم، ومع زملائهم من حفظة السلام على السواء. وكانت علاقات فيجي بالأمانة العامة ولا سيما علاقاتها مع إدارة عمليات حفظ السلام جيدة باستمرار طوال معظم الثلاثين عاما الماضية؛ ولذا لا تفهم حكومته السبب في اتخاذ الأمم المتحدة قرارا انفراديا بحظر مشاركة فيجي في أي عمليات جديدة لحفظ السلام - استجابة فيما يبدو لضغط بعض الدوائر السياسية القوية - وهو القرار الذي لم تحصل فيجي مطلقا على أي تفسير واضح ومرض بشأنه. وتأمل حكومته في معالجة تلك المسألة وديا وأن تستأنف مشاركتها في حفظ السلام.

٢٤ - **السيد أونيمولا** (نيجيريا): قال إن نيجيريا، بوصفها رئيسة للجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام وكبلد له التزام خاص بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بسبب سياستها الأممية الخارجية، ترحب بالاستراتيجية الجديدة لتعزيز الشراكة بين البلدان المساهمة بقوات، وبين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين الآخرين، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير الموارد الكافية وتعزيز مبادرات حفظ السلام الإقليمية. وتأمل في أن تكون المشاورات المتعلقة بخطة الشراكة الجديدة شاملة وشفافة.

٢٥ - وأضاف قائلا إن برنامج قاعدة العمليات المتقدمة في نيجيريا يوفر مرافق لإعادة تنظيم القوات الموجهة إلى مناطق البعثات، ونقلها، وفقا للمتطلبات التعبوية والتشغيلية. ومن ناحية ثانية، يؤدي التعاون مع الدول الأعضاء التي تمتلك المرافق اللازمة، إلى تحسين التدريب الذي يمكن أن يوفره ذلك البرنامج. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون مع الدول الأعضاء، بترتيب تبادل إقليمي للخبرات وأفضل الممارسات، التي قد يثبت أنها مفيدة لزيادة التعجيل بتنظيم عمليات حفظ السلام الإقليمية.

٢٦ - ومضى قائلا إنه يتعين منح بعثات حفظ السلام ولايات واضحة ودعما لوجيستيا مناسبا فيما يتعلق بحماية

المدنيين، تفاديا لأي تضارب مع المسؤولية الرئيسية للحكومة المضيفة فيما يتعلق بحماية المدنيين. ويتطلب مفهوم حفظ السلام القوي مزيدا من التوضيح فيما يتعلق بالهدف التعبوي والتشغيلي والنتائج المتوقعة، والآثار المحتملة أيضا بالنسبة للاقتصادات الوطنية، لا سيما في البلدان النامية. ويجب أن يظل حفظ السلام من الأعباء التي يتقاسمها جميع أصحاب المصلحة.

٢٧ - واستطرد قائلا إن وفد بلده ينضم إلى الدعوة لاتخاذ تدابير لتعزيز سلامة وأمن موظفي حفظ السلام. و يجب إدانة ما حدث مؤخرا في دارفور، من قتل واختطاف لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ومن بينهم نيجيريين؛ كما يجب بذل قصارى الجهود من أجل القبض على الجناة وتقديمهم إلى العدالة. واستنادا إلى خبرة نيجيريا في غرب أفريقيا، ولا سيما مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي ليبريا، يؤكد وفد بلده الحاجة إلى تحسين التعاون بين الأمم المتحدة وبين المنظمات الإقليمية بشأن ترتيبات صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك حفظ السلام. وينبغي أن يشمل ذلك التعاون الدعم المالي والمادي واللوجيستي، فضلا عن الدعم السياسي. وفي هذا الصدد، يتعين أن ينظر مجلس الأمن في التوصيات الواردة في تقرير برودي (A/63/666-S/2008/813) بشكل إيجابي.

٢٨ - **السيدة دي كارلو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومتها تؤيد تماما الدعوة إلى تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والأمانة العامة، على نحو ما أكدته الورقة غير الرسمية بشأن خطة الشراكة الجديدة. فالشراكة الأقوى مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وفيما بينها، مهمة وبوجه خاص، نظرا لما تتسم به رؤيتها المتعمقة وخبراتها من قيمة كبيرة. وقد اتبع النهج الجديد في المداولات المتعلقة بولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ويتطلع وفد بلدها إلى إجراء مناقشات جادة ومبكرة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن الولاية المنتهية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اتخذ رئيس الولايات المتحدة ذاته خطوة غير مسبوقة بالدعوة إلى عقد اجتماع مع قادة البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وأفراد شرطة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، للاستماع إلى ما يساورهم من قلق.

٢٩ - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة تعتقد أن هناك تحديات رئيسية عديدة تواجه عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة وهي: أن عددا من البعثات يعمل في ظل عمليات سلام متعثرة تحتاج إلى دعم حاسم فيما يتعلق ببذل الجهود الدبلوماسية والسياسية لصنع السلام التي لا تعد عمليات حفظ السلام بديلا عنها؛ وضرورة تنسيق ولايات حفظ السلام ووسائله بصورة أفضل لتجنب أوجه القصور المهمة في عدد من المجالات؛ وضرورة توسيع نطاق التدريب ومنح القوات ما تحتاجه من إمدادات ودعم لوجيستي؛ وضرورة تزويد البعثات بالموظفين على نحو مناسب، وإعادة تزويدها بالموارد كي تقوم بأداء ولاياتها بصورة فعالة من أجل حماية المدنيين من العنف البدني، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس — لأن ذلك من أشق مهام حفظ السلام، وكثيرا ما يعد مقياسا للحكم على مدى نجاح البعثة، ولا سيما من جانب السكان المحليين؛ وضرورة تحسين ترتيبات تخطيط ودعم البعثات للحد من تأخيرات النشر، والاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات حفظ السلام في الميدان، وضمان الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة؛ وضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لأولويات بناء السلام وتنميته بالاقتران مع حفظ السلام ولا سيما من حيث إصلاح قطاعي العدالة الجنائية والأمن؛ فبدون بناء قدرة محلية فيما يتعلق بتسلم مقاليد الأمور لن يتمكن حفظة السلام الدوليون من إتمام مهامهم والمغادرة، وقد يضطرون

إلى العودة؛ وأخيرا، ضرورة تحلي استراتيجيات البعثات بالمرونة لتتواءم مع الواقع الملموس، وضرورة توجيهها نحو تأمين دعم السكان المضيفين والمحافظة على هذا الدعم.

٣٠ - ومضت قائلة إن الولايات المتحدة مستعدة للقيام بدورها لمواجهة تلك التحديات، وذلك جزئيا، من خلال تكثيف جهودها لإحياء عمليات السلام الهشة، ومساعدة الأمم المتحدة على حشد الموارد البالغة الأهمية لبعثات حفظ السلام، وتكريس المزيد من الاهتمام لأنشطة بناء السلام، والوفاء بالالتزامات المالية. وهي تتطلع قدما للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى، وتؤيد دعوة وكلاء الأمين العام لإيلاء اهتمام على سبيل الأولوية للقدرات العسكرية وقدرات الشرطة المتخصصة، والمعايير التشغيلية، والتوجيه والتدريب العمليين، وترتيبات الدعم الميداني وآليات الإشراف التي يلزم توافرها في العمليات العصرية التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وكثيرا ما تشمل تلك المهام حماية المدنيين، وحفظ السلام القوي، وبناء السلام، ومن المهم بالنسبة للدول الأعضاء والأمانة العامة التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن ما تعنيه تلك المصطلحات، وأسلوب تطبيقها في سياق حفظ السلام. ويواجه جميع أفراد حفظ السلام مخاطر جسيمة في الوقت الذي يضطلعون فيه بمهامهم؛ وتدين الأمم المتحدة لهم بما يحتاجونه من دعم لأداء أعمالهم.

٣١ - **السيد هيرناندس - ميليان** (كوستاريكا): قال إن التوصيات المقدمة قبل عقد من الزمان في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) (تقرير الإبراهيمي) لا تزال وجيهة، بيد أن حفظ السلام يواجه تحديات جديدة تحتاج إلى اهتمام عاجل. وتعد خطة الشراكة الجديدة أساسا جيدا لإمعان النظر. وتوافق كوستاريكا تماما على ضرورة إعداد سياسات ومعايير واضحة ومبادئ توجيهية عملية لتنفيذ الولايات المعقدة مثل حماية المدنيين، ناهيك عن توفير الدعم السياسي والموارد اللازمة لحفظة السلام. ويتعين على اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تشرع في تقييم التوصيات الواردة في تلك الخطة حتى قبل انعقاد دورتها الرسمية.

٣٢ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يولي أولوية أيضا لتعزيز بناء السلام كما يدعم الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز قدرتها على نشر خبراء مدنيين في مجال سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن في المرحلة المناسبة. وتحتاج أسس التنمية الاقتصادية إلى تعزيزها، من أجل تحقيق السلام المستدام والحد من تكرر النزاعات. وينبغي أن تشمل عمليات حفظ السلام مشاريع الأثر السريع ومشاريع التنمية المجتمعية التي تعد جزءا من استراتيجية إنمائية وطنية أوسع تتكامل مع أنشطة منظومة الأمم المتحدة برمتها. وقد جرى التأكيد على تلك الصلة بين السلام والأمن والتنمية في قرار مجلس الأمن ١٨٩٢ (٢٠٠٩) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

٣٣ - وأردف قائلا إن وفد بلده يوافق على أن مفهوم الشراكة أساسي لحفظ السلام. وقد أصرت كوستاريكا في مجلس الأمن على ضرورة تحسين التفاعل بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وتعد الممارسة الأخيرة المتمثلة في عقد اجتماعات خاصة مع تلك البلدان، قبل تجديد الولايات بفترة كافية تطورا يستحق الترحيب. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تستخدم آلية التشاور والتفاعل بشكل أفضل، كما ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يشعروا بالحرية في اقتراح التحسينات، مما يجعل من عمليات حفظ السلام أكثر فعالية، ويؤدي إلى الانتفاع بشكل كامل من الدروس المستفادة. ويوفر التجديد الأخير لولاية البعثة نموذجا ممتازا لما يمكن القيام به.

٣٤ - **السيد كافيرو** (أوغندا): قال إن عدد ونطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بلغ أعلى مستوى له

على الإطلاق، مما أدى إلى توسيع نطاق قدرة المنظومة. فإذا لم يحالف النجاح عمليات حفظ السلام، ولا سيما في بعض العمليات الأخيرة، يكمن جزء من السبب في تجاوز المهمة للقدرة، وعدم توفر الولاية المناسبة، أو القوات، أو الموارد، أو الإرادة أحيانا. ويجب أن يبدأ حفظ السلام بمجموعة واضحة من الأهداف القابلة للتحقيق في الآجال العاجلة والمتوسطة والطويلة. ولا بد من توافر الفهم المشترك لما ينبغي تكليف عمليات حفظ السلام به، وما يمكنها تحقيقه، مما يعني معالجة مسائل من قبيل مدى قوة العمليات العصرية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وأفضل السبل لحماية المدنيين، وما هي مهام بناء السلام المبكرة التي ينبغي أن يضطلع بها حفظة السلام، والوقت اللازم لذلك. ويتطلب هذا فهما واضحا للحالة على أرض الواقع قبل إعداد الولايات.

٣٥ - ويجب أن يعمل مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة معا لزيادة فعالية حفظ السلام، ولا سيما في مراحل التخطيط المبكرة للبعثات الجديدة أو عند تغيير الولايات. فلا توجد منظمة بمفردها، ولا حتى الأمم المتحدة قادرة على معالجة تعقيد العمليات العصرية لحفظ السلام بنفسها. وتقتضي التحديات الأمنية نهجا جماعيا على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي على السواء. ولذا ينبغي للأمم المتحدة الاستفادة بصورة كاملة من جوانب القوة التي يمكن أن تُسهم بها منظمات أخرى ولا سيما المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ولهذه الغاية، يلزم صوغ علاقات استراتيجية أقوى على نحو ما أبرزته البعثات المتضافرة الناجحة الأخيرة التي اشتركت فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور والصومال.

٣٦ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأفريقي قد أبدى تصميمه على منع النزاعات، والقيام بالوساطة والتسوية في أفريقيا. ويعمل على وضع هيكل للسلام والأمن الشاملين، بما في ذلك قوة احتياطية أفريقية، ونظام للإنذار المبكر. وقد أعد الاتحاد الأفريقي، مع المنظمات دون الإقليمية التابعة له، قدرة للاستجابة لحالات النزاع في مختلف البلدان. ولقد تجلت الملكية الأفريقية من خلال الإسهام بالقوات والدعم اللوجيستي، والقيادة السياسية والتمويل. ومن ناحية ثانية، كثيرا ما يفتقر الاتحاد الأفريقي إلى الموارد المالية اللازمة، كما يتجلى في التعهدات بالتبرعات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي لم يتم الوفاء بها بدرجة كبيرة، بالرغم من المخاطر الجسيمة التي تواجهها القوات نيابة عن المنطقة والمجتمع الدولي. ولذا تحظى بالترحيب مجموعة برامج الدعم لتلك البعثة، والتي أذنت بها الجمعية العامة مؤخرا. ومع أن مجلس الأمن قد اعترف في القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) بضرورة تعزيز القابلية للتنبؤ، والاستدامة والمرونة فيما يتعلق بتمويل المنظمات الإقليمية التي تضطلع بعمليات حفظ السلام تحت ولاية الأمم المتحدة، إلا أنه قرر حتى الآن الإبقاء على المسألة قيد الدراسة المتأنية فحسب. ولقد حان الوقت كي يلتزم مجلس الأمن بسبل عملية لتوفير الدعم الفعال للمنظمات الإقليمية.

٣٧ - **السيد إنغ شين هوات** (ماليزيا): أشار إلى أن التاريخ الحديث أثبت مرة واحدة وإلى الأبد الآثار الخطيرة للإجراءات العسكرية التي تتخذ من جانب واحد، فقال إن على الأمم المتحدة أن تحتفظ بدورها الرئيسي في حفظ السلام والأمن الدوليين، وتُعد عمليات حفظ السلام وسيلة لا غنى عنها لذلك. فبالرغم من كل أوجه القصور، يُعد حفظ السلام مجالا يمكن أن تفخر به الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فهو يمثل المرة الأولى في تاريخ البشرية التي تختار فيها دول العالم تقاسم أفرادها العسكريين من أجل السلام المشترك بدلا من الحرب.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه إذا وضعت في الاعتبار التوقعات المرهقة على عاتق الأمم المتحدة، يتعين على الدول الأعضاء

فيها مواصلة توفير الدعم القوي لها في شكل موارد بشرية ومالية ولوجيستية، لضمان حُسن توقيت عمليات حفظ السلام ونجاحها، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في نهاية المطاف عن طريق صون السلم والاستقرار. ومما يدعو إلى القلق أن بعثات حفظ السلام لا تزال تفتقر إلى الدعم اللوجيستي الحيوي والموارد التشغيلية. وفي هذا الصدد، من المهم سداد جميع المتأخرات المتعلقة بحفظ السلام. وأشار إلى أن وفد بلده يوافق على أن حفظ السلام يرتكز على الشراكة بين الدول الأعضاء، ومجلس الأمن والأمانة العامة، ولذا فإنه يتطلع إلى المشاركة في مشاورات بشأن المفاهيم المبينة في خطة الشراكة الجديدة واضعا في الاعتبار المبادئ، والمبادئ التوجيهية والمصطلحات، المتفق عليها.

٣٩ - وأردف قائلا إن ماليزيا باعتبارها بلدا نشطا في الإسهام بقوات، تلتزم بسياسة عدم التسامح مطلقا تجاه جميع أشكال سوء السلوك بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة. ويجري التشديد على تلك المسألة في التدريب الذي يقدم في مركز التدريب على عمليات حفظ السلام التابع لها، حيث دأبت منذ عام ١٩٩٦ على إصدار التعليمات إلى موظفيها في هذا الصدد، كما قامت بتدريب ما يزيد على ٣٠٠ من المشاركين الأجانب من ٤١ بلدا. وبفضل ما حققته ماليزيا من نجاح، اختيرت لاستضافة دورة تُقدم لكبار قادة البعثات في عام ٢٠١٠، وما برحت تقدم المساعدة إلى شُعبة الشرطة التابعة للمنظمة في برامجها لتدريب المدربين.

٤٠ - ومضى قائلا إن ماليزيا تدين بأشد العبارات الهجمات التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة؛ وترى ضرورة محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية عما يقومون به من أعمال، وضرورة التحقيق في أسباب شن تلك الهجمات، بغية استخلاص الدروس المفيدة منها. وينبغي تقاسم الدروس المستفادة مع جميع الدول الأعضاء كي تغدو أكثر يقظة للحد من نسبة الإصابات.

٤١ - **السيد بوظهير** (الكويت): شدد على المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق إدارة عمليات حفظ السلام التي تعمل بصورة بناءة من أجل ترجمة الالتزام السياسي للدول الأعضاء بالمفاهيم الهامة المتعلقة بالسلام وبالأمن الجماعيين إلى أعمال. وأضاف أن حكومة بلده ترى ضرورة تحديد ولايات وأهداف كل بعثة من بعثات حفظ السلام بمزيد من الدقة. كما أن هناك حاجة إلى استمرار التنسيق والمشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، في جميع مراحل عملية حفظ السلام، مع مراعاة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ومن الواجب تزويد عمليات حفظ السلام بكل ما تحتاجه من دعم مالي وتقني، بما في ذلك أحدث التكنولوجيات. كما يجب إجراء دراسات ميدانية شاملة ومتواصلة لتحديد الاحتياجات التكنولوجية والتدريبية والأمنية لقوات الأمم المتحدة. ويجب في الوقت ذاته، أن تتخذ الأمم المتحدة دورا أكثر دينامية في مجال الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية والدولية. وأردف قائلا إن وفد بلده يُعرب عن تقديره لتعاون الدول الأعضاء مع الأمم المتحدة في مهام حفظ السلام التي تضطلع بها، سواء بتوفير الدعم المالي أو بالإسهام بالأفراد المدنيين أو العسكريين المؤهلين تأهيلا عاليا للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

٤٢ - ومضى قائلا إنه منذ عام ١٩٩٣، ما برحت الأمم المتحدة تؤدي عملا قيما في صيانة العلامات الحدودية بين الكويت والعراق؛ وقد نفذت حكومة بلده جميع التوصيات المقدمة والمتعلقة بإزالة العقبات أو أداء الأعمال التحضيرية كما تؤكد استعدادها التام للاستمرار في توفير ما يلزم من مساعدة ومرافق ودعم لوجيستي على الجانب الكويتي من الحدود. ونظرا لأن الفريق الذي يشرف على المشروع يتمتع

بخبرة جيدة، فمن الضروري أن يوضع في الاعتبار أن أي تغييرات قد تترتب عليها آثار لا تفيد مقاصد المشروع. وقد دأبت الكويت أيضا باستمرار على تقديم مساهماتها لعمليات حفظ السلام في مواعيدها – وقد زادت تلك المساهمات بمقدار خمسة أمثال في السنوات الأخيرة – وهي تأمل أن تفعل جميع الدول نفس الشيء.

٤٣ – واختتم قائلا إن وفد بلده يدين بشدة الهجمات أو التهديدات الموجهة ضد أفراد حفظ السلام، بما في ذلك العمال المدنيين المحليين، والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ويدعو إلى بذل جهود منسقة لضمان سلامتهم وأمنهم.

٤٤ – **السيد ماهيغا** (جمهورية تترانيا المتحدة): أعرب عن ارتياحه للمشاركة النشطة والشفافة من جانب إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، استجابة للطلبات المتنامية في مجال حفظ السلام، وأشاد بالطريقة التي تعمم بها الإدارتان مراعاة أفضل الممارسات من أجل تحسين الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة والاستجابة للمقتضيات السياسية للعمليات الجارية. وأشاد أيضا باستخدام نهج مبتكرة لتلبية احتياجات العمليات الميدانية، نظرا لأن كل واحدة منها مختلفة عن الأخرى. وأضاف قائلا إن تترانيا مستعدة وراغبة في الإسهام في تلك الجهود المتعددة الأطراف.

٤٥ – وأضاف قائلا إن من الواجب عقد مشاورات مستفيضة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن حماية المدنيين. وينبغي أن يكون التقرير المتعلق بحماية المدنيين الذي سيصدر قريبا أساسا لمناقشات واسعة النطاق من جانب جميع أصحاب المصلحة، بحيث يشمل إنشاء ولايات مجلس الأمن، وتعريف الأمانة العامة لمفاهيم العمليات وقواعد الاشتباك، والتنفيذ الفعلي في الميدان. ويتعين على بعثات حفظ السلام أن تحمي المدنيين عندما لا تستطيع الدول الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد. ولا تتطلب هذه المهمة موارد مالية ومادية وموارد من الأفراد، فحسب، بل تتطلب أيضا تدريبا معياريا للقوات وأفراد الشرطة. ويجب أن تكون حماية المدنيين أساسية في تنفيذ اتفاقات السلام.

٤٦ – وأردف قائلا إن الجهود التي تبذلها الإدارتان لإعداد شراكات تشغيلية مع المنظمات الإقليمية تنطوي على إمكانية تعزيز عمليات حفظ السلام، على نحو ما بينه التعاون مع الاتحاد الأفريقي في السودان والصومال، ويمكن للشراكات في المستقبل أن تشمل مجالات من قبيل تدريب القوات الاحتياطية للاتحاد الأفريقي، وتشغيل نُظم الإنذار المبكر، فضلا عن منع النزاعات، والوساطة، وتسوية النزاعات، من خلال مبادرات سياسية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمناقشات مجلس الأمن لتنفيذ تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (A/63/666-S/2008/813) بيد أنه أشار إلى وجوب استكمال التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتعاون سياسي ومؤسسي، ومبادرات في المجال الإنساني.

٤٧ – واختتم قائلا إن العمل يجب أن يستمر لإعداد استراتيجيات تُيسر الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وينبغي أن تشمل الاستراتيجيات الاستجابة الإنسانية، والحكم الانتقالي، والتعمير والتنمية في حالات ما بعد النزاع، وهو ما يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال شراكة مع لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية.

٤٨ – تولى الرئاسة السيد الناصر (قطر).

٤٩ – **السيد أفانو** (كوت ديفوار): قال إن من الجلي أن عمليات حفظ السلام أداة أساسية للتصدي للتهديدات التي تواجه السلام والأمن. وأضاف أن كوت ديفوار باعتبارها

مضيفة لإحدى تلك العمليات، تُعرب عن التقدير لكل من يواصلون تقديم الدعم بما يساعد على خروجها من الأزمة.

٥٠ - وأضاف قائلا إنه مع تنامي احتياجات حفظ السلام، ستنمو المهام التي يجب على الأمم المتحدة الاضطلاع بها من حيث الحجم والتنوع. ويتعين على عمليات حفظ السلام أن تتواءم بصورة مستمرة وابتكارية لمواجهة تحديات النزاعات الداخلية والمشاكل العديدة التي تُسببها، وتختلف كل عملية عن الأخرى. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بخطة الشراكة الجديدة والتي نظرا لمشاركة جميع أصحاب المصلحة في إعدادها، ستكون مفيدة بالنسبة للعمليات المقبلة. وأردف قائلا إن تشجيع الحوار سيؤدي إلى جهود أفضل وأقوى في مجال حفظ السلام وإلى صدور ولايات عن مجلس الأمن تكون متوائمة مع الميدان ويمكنها مواجهة جميع التحديات، بما في ذلك توفير الحماية للسكان الضعفاء، وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز الهياكل الديمقراطية. ومضى قائلا إنه يتعين على القوات أن تتخذ أحيانا مبادرات تعبوية في الميدان لحماية المدنيين، وهي في هذا الصدد تحتاج إلى ولايات واضحة. وتحتاج تلك الولايات إلى دعم دبلوماسي وسياسي من الدول الأعضاء بالإضافة إلى دعمها المالي. ويجب على مجلس الأمن أن يُسهل وجود آليات للحوار وآراء تقييمية من الدول الأعضاء.

٥١ - واستطرد قائلا إن حكومة بلده تؤيد تماما التوصيات المقدمة من اللجنة الخاصة في تقريرها (A/63/19) بشأن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون واستعادة السلم والأمن الدوليين؛ والمبادئ الأساسية لاحترام السيادة، وسلامة الأراضي، والاستقلال السياسي للدول، والتي يجب أن تسترشد بها جميع الإجراءات التي تتخذها المنظمات دون الإقليمية والإقليمية؛ وكذلك أهمية وحدة القيادة. وتؤيد حكومته على وجه الخصوص التوصيات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ولا سيما الانتهاك الجنسي الذي يرتكبه موظفو الأمم المتحدة، والمعنيون بحماية الأطفال.

٥٢ - واستمر قائلا إن القلق يساور وفد بلده لأنه عندما نشبت أزمات في أواخر التسعينيات، واقتضت مشاركة كيانات إقليمية أو دون إقليمية، استجاب المجتمع الدولي بسرعة كبيرة في بعض الحالات، بيد أنه في حالات أخرى كانت هناك صعوبات كثيرة في الحصول على ما يكفي من تمويل وقوات ومعدات. ويمكن أن تتفاقم هذه المشكلة جراء الآثار الوخيمة للأزمة المالية الحالية. ولذا فإنه يقترح إنشاء مرفق لتعزيز الشراكة ليتسنى لأشد للبلدان فقرا أن تُشارك في عمليات حفظ السلام؛ فذلك سيساعد على تعزيز القدرات الإقليمية ويضع حدا للاستجابة الثنائية المستوى للاحتياجات المتعلقة بحفظ السلام: استجابة للأغنياء وأخرى للفقراء.

٥٣ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن بلده يشاطر الرأي الذي مفاده أن القدرات الحالية لا تتناسب مع نطاق وتعقيد عمليات حفظ السلام ويحتاج الأمر إلى شراكة متجددة لمواجهة التحديات الجديدة ولتحقيق نتائج فعالة على أرض الواقع. ويجب أن تمتلك البعثات موارد كافية وأن يقدم إليها الدعم اللوجيستي في موعده. كما يجب أن تكون هناك استراتيجيات لبناء السلام من أجل تيسير الانتقال والخروج بشكل ناجح. ومن ناحية ثانية، يجب أن يتفق أي جهد إصلاحي مع المبادئ العامة لحفظ السلام، بما في ذلك مبادئ السيادة، والاستقلال السياسي، والنزاهة. وأضاف قائلا إن لبنان يُقدر التزام مجلس الأمن والأمانة العامة بإشراك أعضاء الأمم المتحدة على أوسع نطاق في جهود الإصلاح؛ ويجب مناقشة جميع المقترحات في إطار المشاركة الكاملة للبلدان المساهمة بقوات.

٥٤ - ومضى قائلا إن حفظ السلام يجب أن يؤدي إلى بناء السلام؛ كما يتعين أن يكون حفظ السلام جزءا من حل

سياسي وليس غاية في حد ذاته. ويتعين أن يكون الهدف هو تسوية شاملة للتراعات وذلك بمعالجة القضايا الأساسية فيها. ويعتبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجمهورية العربية السورية ولبنان، وهو السبب الأساسي للتراع، شرطا أساسيا لأي حل شامل للتراع في الشرق الأوسط.

٥٥ - واستطرد قائلا إن الإصلاحات التي يجري السعي من أجلها يجب أن تحترم الولايات التي قررها مجلس الأمن، واتفاقات مركز القوات الموقعة مع الحكومات، ومفهوم العمليات وقواعد الاشتباك. ويجب أن تكفل الشراكة الجديدة سلامة وأمن مواقع الأمم المتحدة كما يجب ألا تتكرر مطلقا الهجمات الإسرائيلية الإجرامية ضد منشآت البعثة في جنوب لبنان عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦. وينبغي للمبادئ التوجيهية لحماية المدنيين التي سيجري إعدادها أن تتيح لقوة حفظ السلام مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حماية المدنيين الأبرياء من الأخطار والتهديدات اليومية التي يشكلها الاحتلال الإسرائيلي.

٥٦ - واستطرد قائلا إن لبنان يمتثل لمبدأ المسؤولية الجماعية وبمقتضاه تتحمل الدول الأعضاء جماعيا تكلفة تمويل عمليات حفظ السلام؛ ومن ناحية ثانية، لا يتعارض هذا المبدأ مع المبدأ العام بموجب القانون الدولي المتعلق بمسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دوليا. واستنادا إلى هذا المبدأ ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، يجب دفع تعويضات للأمم المتحدة عن الأضرار المتكبدة نتيجة للهجوم الإسرائيلي عام ١٩٩٦ على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قانا، بجنوب لبنان.

٥٧ - واختتم قائلا إن لبنان يدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالكامل، وهو ملتزم بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد عملت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع الشعب اللبناني لتحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي ما يربو على ٣٠ عاما كما ساعدت في إزالة الألغام وجهود التنمية في جنوب لبنان. وعلى مدى سنوات، ضحى المئات من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأرواحهم.

٥٨ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): أعربت عن ترحيبها بالمبادرات الرامية إلى التقريب بصورة أكبر بين الجهات التي تُعد الولايات والجهات التي تقوم بتنفيذها. وأضافت أن من الضروري أن تكون ولايات عمليات حفظ السلام واضحة وواقعية، وتستجيب للحقائق السياسية، كما يجب أن تتناسب مع الموارد المتاحة. ويُعد إجراء الحوار في الوقت المناسب قبل الموافقة على الولايات أو تجديدها أحد الوسائل السياسية لتعزيز الشراكة. وتأمل كولومبيا أن يواصل مجلس الأمن ممارسة عقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات قبل تجديد ولايات حفظ السلام.

٥٩ - وأردفت قائلة إنه في ضوء أهمية العلاقة بين الأمن والتنمية، تُعرب كولومبيا عن ارتياحها للتضافر بين كثير من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تقديم المساعدة إلى هايتي وتعزيز التنمية المستدامة وتوطيد الديمقراطية في ذلك البلد. وقد قدمت كولومبيا من خلال العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، خبراء إضافيين من أفراد الشرطة للمساعدة على مكافحة الاختطاف والاتجار بالمخدرات والمساعدة في تدريب الشرطة والتدريب القضائي. وقد انخفض عدد حالات الاختطاف بصورة كبيرة على مدى السنة الماضية. وتؤكد حكومتها مجددا استعدادها لتقاسم القدرات المؤسسية والإسهام في عمليات حفظ السلام.

٦٠ - **السيد تيسيما** (إثيوبيا): قال إن حفظ السلام يواجه تحديات ضخمة لأن التراعات أصبحت أكثر تعقيدا وتتطلب نهجا متعدد الأبعاد، وموارد كبيرة، وولايات واضحة قابلة

للتحقيق. وينبغي بالرغم من ذلك تنفيذ جميع عمليات حفظ السلام بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع التقيد الدقيق بمبادئ تساوي السيادة بين جميع الدول، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في المسائل الخاضعة للاختصاص المحلي للدول. ولكي يحالف النجاح عمليات حفظ السلام يجب التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والأمانة العامة، والبلدان المضيفة، وكل أولئك بحاجة إلى رؤية مشتركة وشراكة ذات معنى. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا بضرورة استشارة البلدان المساهمة بقوات أثناء إعداد الولايات وفي جميع مراحل عمليات حفظ السلام.

٦١ - وأضاف قائلا إنه يجب سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات في البعثة بالكامل وفي الموعد المناسب لضمان إعداد ونشر تناوب قوات حفظة السلام في المستقبل، مع وجود معايير مقبولة ووسائل مناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة. ويجب سداد التعويضات المناسبة دون أي إبطاء بلا مسوغ، لأسر حفظة السلام الذين قتلوا أو أصيبوا.

٦٢ - وأردف قائلا إن سلامة وأمن أفراد حفظ السلام ضروري للمحافظة على الروح المعنوية للقوات والموظفين الذين يقدمون الدعم لهم، ولضمان تنفيذ الولايات. ويجب تعزيز نظام السلامة والأمن من أجل المحافظة على مصداقية وسلطة المنظمة وحماية الموظفين وأماكن عملهم.

٦٣ - ومضى قائلا إن المنظمات الإقليمية لها دور أساسي تقوم به إلى جانب الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وتعد الشراكة الوثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرة الأخير في مجالات منع نشوب النزاعات، والوساطة وحفظ السلام، حاسمة لاستقرار أفريقيا؛ ويجب تنفيذ برنامج بناء القدرة للاتحاد الأفريقي تنفيذا كاملا كما يجب إيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في تقرير برودي (A/63/666-S/2008/813). وعلى المستوى دون الإقليمي، تُعد القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا دليلا على الالتزام السياسي الثابت بتوفير آلية للاستجابة للأزمات. وتعد مشاركة الاتحاد الأفريقي المتزايدة في تسوية النزاعات فضلا عن إعداد أطر السلام والأمن الأفريقيين سببين قويين لتنفيذ أساليب دعم عمليات حفظ السلام الأفريقية بغية تشغيل القوة الاحتياطية.

٦٤ - واستطرد قائلا إن إثيوبيا باعتبارها بلدا مساهما بقوات، تعتقد اعتقادا قويا أن السلام مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول، بصرف النظر عن حجمها أو مستوى تنميتها، وعليها التزام بالمساهمة في السلام والأمن الدوليين. ولإثيوبيا تاريخ طويل في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وهي لا تزال ملتزمة بالنهوض بمسؤولياتها في خدمة السلام.

٦٥ - **السيدة فيفاث** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): شددت على ضرورة عدم نشر عمليات حفظ السلام إلا بعد إخفاق الوسائل السلمية لتسوية النزاعات نهائيا. ويجب على تلك العمليات أن تسترشد بمبادئ النزاهة، وموافقة الأطراف على استخدام القوة في حالات الدفاع عن النفس. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة مبادئ تساوي السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية لجميع الدول، وعدم التدخل في المسائل الخاضعة للاختصاص المحلي للدول، على نحو ما جرى تأكيده في إعلان رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز في شرم الشيخ عام ٢٠٠٩.

٦٦ - ومضت قائلة إن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في صون السلام والأمن الدوليين؛ فعليها أن تكفل اتساق الاتفاقات الإقليمية مع الفصل الثامن من الميثاق، وعدم اغتصاب أية منظمة لدور منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. وتعد اللجنة الخاصة المعنية بعمليات

حفظ السلام المحفل الوحيد المختص باستعراض تلك المسائل، وتأمل فترويلا أن تجري اللجنة مناقشة واسعة النطاق بشأن خطة الشراكة الجديدة.

٦٧ - وأردفت قائلة إنه في سياق العدد المتزايد لعمليات حفظ السلام، يجب ألا تتغاضى الأمم المتحدة عن ضرورة معالجة أسباب النزاعات. فلا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تحل محل آليات التعاون الدولي لتسوية النزاعات بشكل نهائي. ويجب أن تعزز الوكالات والصناديق والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الحكومات المعنية، رفاه الشعوب وتنميتها. ومما له بالغ الأهمية أن تحظى أي مبادرة سلام بموافقة الشعوب والحكومات المعنية.

٦٨ - واستطردت قائلة إن وفد بلدها لا يؤيد النُهج التي ترمي إلى إعادة تفسير ولاية عمليات حفظ السلام؛ فاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تُعرف بدقة مسؤوليات الأطراف في النزاع فيما يتعلق بحماية سكانها. وعلى مدى سنوات قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بدور جدير بالإشادة.

٦٩ - ومضت قائلة إن وفد بلدها يؤيد تماما النداءات التي أطلقت من أجل التزام المنظمة برمتها التزاما واضحا وشفافا بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن الضروري أن تحترم عمليات حفظ السلام مؤسسات البلدان التي تعمل فيها في جميع الأوقات، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٧٠ - **السيدة خان** (بنغلاديش): قالت إن طابع حفظ السلام تغير على مدى سنوات، فأصبح موجها بصورة أكبر صوب بناء السلام. وبالرغم من أنه كثيرا ما تعذر تحديد الخط الفاصل بين عمليات حفظ السلام التقليدية وبناء السلام، فإن كلتا العمليتين مكملة للأخرى بما يعزز كل منهما فيما يتعلق بإقامة سلام دائم.

٧١ - وأضافت قائلة إن كون عمليات حفظ السلام تجمع سويا أفرادا من مختلف المناطق في العالم يعني أن الدول ذات الثقافات والقيم المتباينة يمكن أن تُسهم في تحقيق الهدف المشترك وهو السلام والأمن والتنمية بشكل مستدام. ولقد أسهمت بنغلاديش بصورة نشطة في عمليات حفظ السلام على مدى ٢٠عاما وتحملت الكثير من التضحيات. وبوصفها من البلدان المساهمة الرئيسية بقوات وبأفراد الشرطة، فإن لها ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ من حفظة السلام المنتشرون في ١٤ بعثة. وعلى مدى السنوات الـ ١٢ الماضية، قدمت بشكل ثابت ١٠ في المائة على الأقل من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

٧٢ - وأردفت قائلة إن نجاح بعثة حفظ السلام يعتمد بدرجة كبيرة على ما تحظى به من دعم سياسي وعلى توفير الموارد المالية واللوجيستية والبشرية الكافية في الوقت المناسب. ويحتاج الأمر إلى تعزيز الشراكة القائمة بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن وزيادة فعاليتها، مع إجراء حوار مستمر في جميع مراحل تخطيط البعثة وتنفيذها. ويجب زيادة تعزيز المشاركة الكاملة للبلدان المساهمة بقوات في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرارات وتخطيط بعثات حفظ السلام، و إعطاء ذلك طابعا مؤسسيا. وتعرب بنغلاديش عن تقديرها للاجتماع الرفيع المستوى مع البلدان المساهمة بقوات الذي عقده رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

٧٣ - ومضت قائلة إن بنغلاديش تعتقد أن الولايات الواضحة، والأهداف القابلة للتحقيق، وخطط الطوارئ، واستراتيجيات الخروج، ستسهم في تحسين سلامة وأمن القوات، وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة، وهم أكثر الموارد قيمة للأمم المتحدة. وينبغي أن تحظى حمايتهم بأولوية عليا.

٧٤ - واستطردت قائلة إنه يجب دراسة خطة الشراكة الجديدة دراسة وافية من جانب محفل مناسب بمشاركة أوسع من جانب الأعضاء ومع المراعاة الكاملة لتقرير الإبراهيمي (A/55/305-S/2000/809). ويعد الإصلاح عملية مستمرة، وقد يلزم إجراء عمليات مواءمة في ضوء تطور الحالة.

٧٥ - واستمرت قائلة إن بنغلاديش تكرر تأكيد نداءاتها بالإسراع بالتوقيع على مذكرات التفاهم، لدى نشر الوحدات وسداد المستحقات في الوقت المناسب للبلدان المساهمة بقوات. فالبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام هي غالبا بلدان نامية؛ وكثيرا ما تواجه ظروفا محلية صعبة في الوقت الذي تقوم فيه بتعبئة أفراد ومعدات ويجب ألا تخضع لقيود إضافية تتمثل في تأخير السداد. واعتبارا من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بلغت المدفوعات المستحقة السداد لبنغلاديش ١٦٦ مليون دولار. وسيؤدي سداد الدول الأعضاء للاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط إلى تحسين الحالة المالية لميزانية حفظ السلام وحل المشاكل ذات الصلة من قبيل ممارسة الإقراض التناقلي.

٧٦ - **السيد دستا** (إريتريا): قال إن عمليات حفظ السلام تزداد تعقيدا نظرا لأن النزاعات تغدو داخلية بصورة متزايدة عوضا أن تكون دولية. ويتعين على البعثات العامة إعادة تأهيل وبناء المؤسسات الوطنية، ويتطلب ذلك قدرة أفضل، ودعما أكبر، ومزيدا من الموارد. وبالرغم من الطلبات والتحديات الجديدة، فمن المهم عدم الإخلال بحيدة عمليات حفظ السلام. ومع أن حفظة السلام يعملون في بيئات معادية، حيث لم يتم إبرام اتفاقات سلام إلا مؤخرا، يجب عليهم ألا ينحازوا إلى جانب دون آخر أو أن يجري تصورهم على أنهم كذلك، حيث سيتنافى ذلك مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم المحافظة على النزاهة، وعلى موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس في المسائل المتعلقة بحفظ السلام.

٧٧ - وأردف قائلا إن المنظمات الإقليمية تضطلع بالمسؤولية عن عمليات حفظ السلام بصورة متزايدة. وبالرغم من أن تلك العمليات تحتاج إلى دعم مالي ولوجيستي من الدول الأعضاء، يلزم للقيام بالمزيد من العمل في مجال منع نشوب النزاعات. وينبغي ألا يعتبر حفظ السلام الأداة الوحيدة للمجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار. فينبغي أن تُسهم نُظم الإنذار والاستجابة المبكرين في صون السلم والأمن الدوليين. وبحسب تجربة بلده، فإن نشر بعثات حفظ السلام يحتاج إلى أن يكون استراتيجيا بصورة أكبر، كما تلزم استراتيجيات واضحة للخروج؛ وعلى وجه الخصوص، يلزم أن يكون حجم ولاية المراقبين العسكريين واضحا.

٧٨ - **السيد نياكاروندي** (رواندا): رحب بخطة الشراكة الجديدة باعتبارها وسيلة إيجابية للسير قدما. وأضاف أن رواندا توصي بقوة بتعزيز التعاون الإقليمي على نحو ما دعا إليه تقرير برودي (A/63/666-S/2008/813)، لأن المنظمات الإقليمية تتمتع بميزة فريدة وهو كونها قادرة على التدخل في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة.

٧٩ - وأضاف أن على مجلس الأمن أن يُصدر ولايات واضحة وقابلة للتحقيق بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ويلزم مزيد من التنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بشأن جميع القضايا المتصلة بحفظ السلام. ومن شأن زيادة جهود البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في المقر وعلى مستوى البعثة الميداني، أن يكفل التنسيق بصورة أفضل وبمزيد من الكفاءة.

٨٠ - وأردف قائلا إنه في سياق الدور المتزايد بسرعة لعمليات حفظ السلام، والأزمة المالية العالمية، من المهم للغاية

أن تضاهى ولايات حفظ السلام بموارد كافية. ومن الضروري رد التكاليف في الوقت المناسب للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة؛ وينبغي على الأمم المتحدة تسوية أية متأخرات وأن تضع تدابير تكفل السداد في الوقت المناسب. ويجب أيضا صرف التعويضات في حالات الوفاة والعجز في الوقت المناسب لتخفيف العبء على الأسر.

٨١ - واستطرد قائلا إن حفظ السلام يتطلب نهجا كليا. فالعمليات التي قامت بها مؤخرا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لن يحالفها النجاح إلا إذا استهدفت أيضا من يقدمون الدعم السياسي والمالي لتلك القوات، ويوجد كثير منهم في أوروبا وأمريكا الشمالية، وذلك عن طريق إنفاذ أنظمة الجزاءات الحالية وتوسيع نطاقها.

٨٢ - واختتم قائلا إن رواندا تحث الأمم المتحدة على أن تكفل وجودا أكبر للنساء في جميع جوانب حفظ السلام.

٨٣ - **السيد ماتينجي** (ملاوي): شدد على أن السلام والأمن الدوليين شرطان أساسين لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومن ناحية ثانية، فإن النزاعات التي طال أمدها، والتي أودت بحياة الملايين وأضرت بالبيئة، تقف عقبة أمام تلك الأهداف. وبالرغم من أوجه القصور التي تكتنف جهود حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، فإنها الأكثر مشروعية من بين جميع المحاولات التي جرى الاضطلاع بها لوضع حد للنزاعات وتعزيز السلم والأمن، وهي جديرة بدعم الدول الأعضاء.

٨٤ - وأضاف قائلا إن الاستعراضات الدورية لعمليات حفظ السلام ساعدت على تحقيق المزيد بالرغم من الموارد المحدودة المتاحة وأدت إلى تعزيز مشاركة جميع الدول في عمليات حفظ السلام. ونظرا لامتلاك كثير من البلدان للموارد البشرية الكافية مع افتقارها للقدرة التقنية اللازمة، يعد إنشاء الفريق الاستشاري للعمليات في إدارة عمليات حفظ السلام، تطورا جديرا بالترحيب.

٨٥ - وأردف قائلا أنه يجب تخصيص موارد كافية لتجنب التهديدات المحتملة للسلم والأمن ولدعم بناء السلام من أجل الحيلولة دون تكرار النزاعات القديمة. ويمكن استخدام المقادير الكبيرة من الأموال المخصصة لعمليات حفظ السلام الباهظة التكلفة في شتى أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، من أجل مبادرات التنمية المستدامة، ولا سيما في أقل البلدان نموا.

٨٦ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن، يجب عليه أن يعمل بالتنسيق والتعاون مع الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة بما في ذلك الجمعية العامة، ويجب أن يُشرك الحكومات بصورة أكمل في عملية اتخاذ القرارات التي يضطلع بها. وتحتاج الأمم المتحدة، وخاصة، مجلس الأمن، إلى إصلاح يتناول تكوينهما وأساليب عملهما لبلوغ الهدف النهائي وهو تحقيق الازدهار الاقتصادي للجميع في بيئة من السلامة والأمن.

٨٧ - واستمر قائلا إنه لا يمكن إقرار السلام الحقيقي دون مشاركة نشطة من جانب المرأة في الوظائف الرفيعة المستوى لعمليات حفظ السلام، ومنع نشوب النزاعات، وحفظ السلام وبناء السلام؛ وتلزم زيادة عدد أعضاء النساء في وظائف اتخاذ القرارات الرفيعة المستوى، في الميدان والمقر على السواء.

٨٨ - وتابع قائلا إن أعمال الانتهاك والاستغلال الجنسيين التي يرتكبها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة تسيء إلى المنظمة؛ ويجب معاقبة الجناة على أعمالهم البشعة. ويجب أن تغرس البلدان المساهمة بقوات الانضباط في قواتها، مسترشدة

بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الانتهاك والاستغلال الجنسيين.

٨٩ - واختتم قائلا إن الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يستحقان الإشادة على ما يبذلانه من جهود لوضع حد للتراعات وتيسير صون السلم والأمن في القارة. وثمة حاجة مُلحة لوجود تعاون أقوى بين المنظمات الإقليمية من هذا القبيل وبين الأمم المتحدة.

٩٠ - **السيدة باغاري** (صربيا): قالت إن ولايات عمليات حفظ السلام أصبحت متنوعة بشكل كبير، وتشمل طائفة واسعة من المهام بحيث أن الأمر يحتاج إلى نهج شامل لزيادة كفاءتها وفعاليتها. وتلزم زيادة توطيد مبدأ تحليل واستعراض كل عملية من عمليات حفظ السلام على حدة، كما يجب أن يكون هناك تعاون وتنسيق أقوى بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مجالات تقاسم المسؤولية. وبالإضافة إلى ذلك تلزم استراتيجية متكاملة لتخطيط البعثات وتنفيذها. وتلتزم صربيا بالمشاركة في نظام الأمن الجماعي وهي تشارك حاليا في خمس عمليات لحفظ السلام.

٩١ - وأردفت قائلة إن العدد المتزايد للأزمات والتراعات المسلحة في شتى أنحاء العالم يجعل من مشاركة الدول الأعضاء بصورة نشطة في عمليات حفظ السلام أمرا مهما بصفة خاصة. ويعد احترام القانون حاسما لصون السلم والأمن ومنع إعادة نشوب التراعات. ويلزم تحديد ولايات عمليات حفظ السلام بصورة واضحة، مع المراعاة الدائمة لحالات محددة، فضلا عن العوامل الخارجية. وعند نشر قوات التدخل السريع يلزم أيضا تعريف دور البلدان المساهمة بقوات. ولئن كان تعاون الأمم المتحدة مع البلدان المساهمة بقوات ضروريا، فإن تعاونها مع البلدان المستقبلة للقوات فيما يتعلق بقضايا مثل الإرهاب والاتجار بالأشخاص، والمخدرات مهم أيضا. وعلاوة على ذلك، يجب ألا تنخرط بعثات حفظ السلام في أسباب التراعات كما يجب أن تراعي بدقة في أعمالها مبدأي السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي.

٩٢ - ومضت قائلة إنه بالرغم من إعطاء المنظمات الإقليمية دورا متزايدا باستمرار في عمليات حفظ السلام في أنحاء مختلفة من العالم، لا يمكن أن تكون مشاركتها في صون السلم والأمن الإقليميين بديلا عن الدور الرئيسي للأمم المتحدة. ويجب أن تتفق ولاية المنظمات الإقليمية بدقة مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وأن تخضع لإشراف مجلس الأمن بالكامل.

٩٣ - **السيد العتمي** (اليمن): قال إن اقتراب الذكرى السنوية العاشرة لصدور تقرير الإبراهيمي (A/55/305-S/2000/809) يتيح الفرصة لشراكة عالمية جديدة بشأن عمليات حفظ السلام وتعزيز التعاون الفعال بين جميع أصحاب المصلحة. وأضاف أن وفد بلده يشدد على أهمية مشاركة الجميع في قوات حفظ السلام، التي تقوم بدور أساسي في تخفيف حدة التوتر، وتسوية التراعات وتأمين بيئة مناسبة لبناء السلام في مرحلة ما بعد التراعات. وأردف قائلا إن بلده شارك في ١٠ من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأسهم بمراقبين عسكريين، وقوات شرطة وضباط أركان. وهو في هذا الصدد يشجع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على المزيد من الانفتاح تجاه بلدان أخرى بما يفيد في تحقيق مشاركة عالمية حقا، مع احترام مبدأ التمثيل الجغرافي عند التعيين.

٩٤ - وأردف قائلا إنه استنادا إلى تجربة بلده فيما يتعلق بالمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يرى وفد بلده أنه بالإضافة إلى حفظ السلام، ينبغي أيضا التصدي للأسباب الجذرية للتراعات. ومن الأهمية بمكان تقديم الدعم

الاقتصادي والتقني لأقل البلدان نموا لتمكينها من الإفلات من ربقة الفقر، وإيلاء مزيد من الاهتمام للأدوات السياسية، بدءا بالدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر، وتسوية النزاعات والوساطة، ثم حفظ السلام وانتهاء ببناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع وهي المرحلة المهمة والأخيرة لتوطيد السلام والأمن وإنهاء النزاع.

٩٥ - ومضى قائلا إن مبدأ الدبلوماسية الوقائية مهم جدا في تسوية القضايا بين الأطراف في النزاع إلى جانب احترام السيادة، والوحدة، والسلامة الإقليمية للدول، واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومعالجة الأسباب الحقيقية للإرهاب والتطرف. فإذا سُمح للأزمات أن تستمر دون تسوية، تكون هناك مخاطرة بأن تتدهور الحالة إلى فوضى يصعب بعدها إيجاد الحلول المناسبة.

٩٦ - واستطرد قائلا إن النقاش بين الدول الأعضاء والأمانة العامة في الورقة غير الرسمية المتعلقة بخطة الشراكة الجديدة سيوفر فرصة جيدة للتوصل إلى سُبل لتحسين أداء عمليات حفظ السلام. وفيما يتعلق بحماية المدنيين، فإن وفد بلده يقبل التوصية المقدمة من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/63/19) بأن تتحمل الدولة المضيفة المسؤولية عن حماية المدنيين، على أن يراعى كذلك ألا تصبح بعثات حفظ السلام طرفا في النزاعات. وأشار إلى أن وفد بلده يوافق على أن البعثات بحاجة إلى ولايات واضحة وسهلة التنفيذ؛ وضرورة التركيز أيضا على التخطيط السياسي اللوجيستي والعسكري وعلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات. كما أن من الضروري ألا تستخدم القوت العسكرية إلا في حالة الدفاع عن النفس وضرورة وجود استراتيجية واضحة للخروج فضلا عن استراتيجية للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وينبغي أن تشمل العملية السياسية النشطة والداعمة جميع الأطراف المشاركة في حفظ السلام. كذلك ينبغي أن تقوم شراكة أقوى بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات كما ينبغي تعزيز الدعم المقدم إلى البعثات في الميدان، وينبغي أيضا تعزيز أيضا قدرة المنظمة على الاستجابة في حالات الطوارئ. ويتعين تعزيز قدرة الشرطة ومكتب الشؤون العسكرية كما ينبغي تعزيز التدابير الأمنية المتخذة في مقار بعثات الأمم المتحدة بما يكفل سلامة الموظفين. وأخيرا ينبغي تنشيط مراكز للأمم المتحدة للإعلام لتمكينها من القيام بالدور اللازم لتحقيق أهداف المنظمة وتعزيز قدرتها على التعريف بدورها في مجالات السلم والأمن والتنمية.

٩٧ - واختتم قائلا إن وفد بلده يدين بأشد العبارات الهجمات التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة. ويعرب عن دعمه لسياسة الأمين العام بعدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.